واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو-متوسطية

مهدي بوكعومة

باحث دكتوراه جامعة الجزائر-3-

البريد الإلكتروني:boukaouma9@gmail.com

ملخص:

لم يمضي على إعلان برشلونة1995 سوى ثمانية سنوات ليعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسة جديدة وهي سياسة الجوار الأوروبي سنة 2003، و التي جاءت بنمط جديد من علاقات مع دول جنوب المتوسط و التي تقوم على علاقات ثنائية عكس الحوار الجماعي الذي كان من السابق جاءت بمعاملة جديدة في القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد ظهرت نتيجة للظروف الإقليمية التي عرفتها أوروبا والظروف الدولية، وهذا ما أجبر الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسية تتكيف مع الأوضاع الإقليمية و الدولية الجديدة. حيث جاءت المبادرة من أجل تحقيق أهداف معينة للاتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأورو-متوسطية، سياسية الجوار الأوروبية، مبادرات الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The Barcelona Declaration was only eight years old. The European Union announced a new policy, the European Neighborhood Policy (ENP) in 2003, which brought about a new type of relations with the South Mediterranean countries, based on bilateral relations, which reflected a new treatment in the issues Political, economic and social.

It emerged as a result of the regional circumstances that Europe has known and the international circumstances, which forced the EU to formulate a policy adapted to the new

regional and international situations. The initiative to achieve certain EU goals came with new partnership mechanisms but was integrated with European initiatives.

Keywords: Euro-Mediterranean Relations, European Neighborhood Policy, European Union Initiatives.

مقدمة:

بعد ثلاثة عشر (13) سنة بعد مرور إعلان برشلونة التي غيرت منطق العلاقات الأورو-متوسطية أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة جديدة المتمثلة في سياسة الجوار الأوروبية ، وكان وراء هذه المبادرة تغيرات إقليمية دولية.

بحيث كان هذه المبادرة جاءت من أجل تحقيق أهداف معينة لإتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة الأورو-متوسطية ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

سنتطرق إلى أولا مفهوم سياسة الجوار الأوروبية ثانيا مبادئ ومسائل سياسية الجوار الأوروبية وأخير علاقة هذه السياسة مع المبادرات المتوسطية للاتحاد الأوروبي.

1) **مفهوم سياسة الجوار الأوروبية**

سياسة الجوار الأوروبية جاءت نتيجة لتغيرات الإقليمية والدولية الذي عرفها العالم مع بداية الألفينيات، وخاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة وعملية التوسع للاتحاد الأوروبي إلى إطلاق مبادرة جديدة تجاه جيرانها الشرفيين وأيضا منطقة المتوسط.

انطلاقا من هذا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ظهور هذه السياسة وتعريضها وأيضا أهدافها وخلفياتها وهذا من خلال ما يلي:

أ- **ظهور سياسة الجوار الأوروبية**

ترجع جذور السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة "جيران" الجدد التي تم "2002" من قبل الإتحاد الأوربي تحسبا لتوسيع الإتحاد الأوربي،[1] وأيضا نتيجة لأحداث 11 سبتمبر2001 وظهور نوع جديد من التهديدات الأمنية.

وجاء تطور مفهوم الجوار وفقا للتصورات الأمنية الأوروبية ، علما أن هذه السياسة جاءت في إطار "الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 التي تطالب عن الجوار المباشر للإتحاد الأوروبي ، بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد " لأن انخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة حيث النمو الديمغرافي الإنفجاري على حدود أوروبا، أن كل ذلك يخلق لها الكثير من المشكلات"[2]

ومنه تم إطلاق هذه السياسة لأهداف أمنية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث جاءت هذه الأحداث الإرهابية لتعزيز التوجه الأمني الأوروبي في بناءه للتصورات الإستراتيجية حول محيطه الجنوبي المباشر (منطقة جنوب المتوسط) وفي تحديد لطبيعة التهديدات التي يعتقد الإتحاد الأوروبي أنها تهدد وجوده كفضاء للرخاء والازدهار والديمقراطية.[3]

والنقطة الأخرى بعد أحداث 11 سبتمبر2001 أن الولايات المتحدة الأمريكية مضت في فرض برنامجها السياسي للشرق الأوسط على الإتحاد الأوروبي تحت العنوان الأطلسي ، ما تسبب في ظهور انقسامات وخصوصا إزاء العملية العسكرية الأمريكية في العراق (2003)، التي اعترضت عليها من فرنسا وألمانيا ، بينما أيدتها بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية حديثة العضوية في الإتحاد وهي المجر وبولونيا وتشيكيا مما أعاد إلى الأذهان الإرباك المستمر في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.[4]

بحيث كشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الإتحاد وتأثيره في الساحة الدولية.[5]

وبالتالي من خلال هذه الإستراتيجية الأمنية الأوروبية عام 2003 التي كانت ممهدة لسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل بناء الأمن في الدول المحادية لها في الجهة الشرقية وأيضا منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأما السبب الرئيسي وراء ظهور هذه السياسة هو عملية التوسع الذي عرفها الإتحاد الأوروبي عام 2004، لأن تم وضع سياسة الجوار لتفصيل علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته.

وفي إطار منح العضوية في الإتحاد الأوروبي نجد رئيس المفوضية الأوروبية السابق "رومانو برودي" عند ما قام بتقديم في جامعة لوفان الكاثوليكية في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف الجيران الإتحاد الأوروبي بـ "حلقة الأصدقاء" ولخص سياسة الجوار بأنها " كل شيء ما عدا المؤسسات" فاتحا بذلك نوافذ عدة على الفرص في ما يخص تنمية التبادلات، ومغلقا الباب أمام الانضمام.[6]

وفيما يخص عملية التوسع أصدرت المفوضية الأوروبية بعد أشهر من محاضرة " رومانو برودي" في 11مارس2003 وثيقة بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب".[7]

بحيث ترتكز على فكرة جوهرية مفادها أن توسع الإتحاد في 2004 يشمل بحدوده إلى مجاورة دول جديدة وفي الجنوب.[8]

لأن فترة 2004 هي تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوروبي فترة إلحاح على الأوروبين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع

الدول المجاورة لأن أوروبا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسبة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول لجنوب المتوسط.[9]

ويجب الإشارة أن في الأول كانت موجهة هذه السياسة إلى دول أوروبا الشرقية، ولكن في بيان المفوضية الأوروبية التي أصدرته في مارس 2003 حددت مجموعة من البلدان وهي:[10]

- روسيا
- أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا
- بلدان جنوب المتوسط
- بلدان البلقان الغربية

ودائما فيما يتعلق بأوروبا لا يمكن أن تتوسع إلى ما لانهاية صرح الإتحاد الأوروبي هذه السياسة وكان طرح هذه السياسة مجموعة من التحديات ظهرت مع توسع الإتحاد الأوروبي وتتمثل في :[11]

1- تحدي وجوب تجنيب تشكيل خطوط جديدة في أوروبا، مع الإستجابة لمطالب وحاجات انتجتها حدود الإتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.
2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود (l'institutionnalisation des frontières)
3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالإتحاد الأوروبي.
4- تحدي بناء جماعة أمن متعددة الأطراف في داخل فضاء الإتحاد ، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.

5- تحدي أقام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن الإتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية ، جريمة منظمة ، إرهاب ، ....).

ومن خلال هذه التحديات نرى أن الإتحاد الأوروبي بواسطة سياسة الجوار يكون له الصعوبة في التعامل معها لأن عملية التوسيع للإتحاد الأوروبي أنشأت خطوط تقسيم جديدة غير معلنة ، وحركت الحدود الخارجية للإتحاد نحو فضاءات أبعد أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يشكلون حلقات مختلفة[12] وليس كما قال "رومانو برودي" حلقة أصدقاء بل أصبحت مصدر تهديد للإتحاد الأوروبي في المستقبل القريب ومنه تعلق ظهور سياسة الجوار الأوروبية بعاملين أساسية هما أحداث 11 سبتمبر 2001 والعامل المهم هو عملية توسع الإتحاد الأوروبي التي تعرف من أكبر عملية توسع عرفتهما في تاريخها.

ب- تعريف سياسة الجوار الأوروبية

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة المشروع للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة[13] وكما ذكرنا سابقا في ظهور هذه السياسة من خلال ما أصدرته المفوضية الأوروبية في مارس 2003 عن أوروبا الموسعة والجوار.

بحيث من خلال هذه الوثيقة جاءت لعرض هذه السياسة الجديدة ، والتي تم وضعه لتفعيل علاقات الإتحاد الأوروبي بجيرانها في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته ، وهي تشمل الأول الشراكة الأورو- متوسطية (من دول تركيا ومع لبيا)، إضافة إلى أرمينيا وأذريبجان، وبيلاروسيا ، وجورجيا ،ومولدافيا، وأوكرانيا.[14]

وأما روسيا فقد رفضت هذه السياسة وهذا ما أدى إلى طرح عليها شراكة إستراتيجية بسب لا يمكن تخيل روسيا ضمن سياسة واسعة لمنطقة كبيرة.[15]

ومنه جاءت هذه السياسة من أجل خلق إ'تماد متبادل بين الدول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار والتي تسعى إلى تفادي ظهور خطوط انقسام جديدة في أوروبا(الستار الحديدي) وتعزيز اللااستقرار والرخاء داخل حدود الإتحاد وفي جواره.[16]

كما تقوم سياسة الجوار الأوروبية، على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان،[17] أي جاءت من أجل نقل قيم الإتحاد الأوروبي وهذا نفس ما جاء في الشراكة الأوروبية وتدخل ضمن أفكار الليبرالية الجديدة.

وأما فيما يخص أهم مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي:[18]

- إقامة علاقات تجارية تفضيلية وانفتاح السوق.
- تطبيق قواعد السوق الداخلية في هذه البلدان.
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة الشركية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية.
- تدخل الإتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات.
- ترقية حقوق الإنسان والتعاون الثقافي.

- إدماج الجيران الجدد للإتحاد الأوروبي في الببكات الأوروبية للنقل والطاقة والإتصالات وفي القضاء الأوروبي للبحث.

ولذا إذا انتقلنا لمعرفة سياسة الجوار كمشروع، فإننا نجد أن الوسيلة الأساسية لتنفيذها وتطبيقها ، تتمثل في الوثائق الثنائية التي صادق عليها الطرف والمحدد لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والسياسي كما أن الدول الجديرة بنتائج وفوائد المخططات العمل هذه ، هي تلك الدول التي أبرمت شراكة أو إتفاقيات تعاون مع الإتحاد الأوروبي.[19]

ومنه نجد أن سياسة الجوار الأوروبية تطبق على الدول التي قد كانت في علاقة ثنائية مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وهذا ما نجد في الدول المتوسطية التي دخلت في سياسة الجوار الأوروبية.

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن الدول التي كانت في إطار الشراكة صارعت ودخلت في سياسة الجوار الأوروبية وإنما تبقى الجزائر الوحيد من الدول العربية لم تدخل في هذه السياسة إلى جانب ليبيا بسب عدم مشاركتها في الشراكة.

ج- أهداف وخلفيات سياسة الجوار الأوروبية

إن بيان المفوضية الأوروبية في 11 مارس 2003 بخصوص سياسة الحوار الأوروبية هدف عام لسياسة الجوار الأوروبية حيث هذه السياسة " يسعى من خلالها الإتحاد إلى إقامة منطقة ازدهار وحسن الجوار (دائرة الأصدقاء أو حلقة الأصدقاء) المغلقة تمام من قبل علاقات ضيقة وسلمية تقوم على التعاون".[20]

وفيما يخص عن إقامة "حلقة الأصدقاء" حول أوروبا تفترض أن الهدف بعيد كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوي ، بل

المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممركزة (concentrique) تقع أوروبا في مركزه ، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة.[21]

وأما بالأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية وضعتها الوثيقة التوجيهية لسياسة الأوروبية الجوار التي أَدرتها المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004، حيث هذه الوثيقة وضعت الأهداف الأساسية لهذه السياسة وتكمن في:[22]

1- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.
2- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومكافحة الجريمة المنظمة.
3- تأمين وضمان الحدود الآمنة.
4- ترقية التفاعلات من " الشعب إلى الشعب".

ويتبين من هذه الأهداف أن الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية جاء بقيمة مضافة تحسب عن السياسات التقليدية للإتحاد الأوروبي وخاصة تلك الموجهة لمنطقة دول جنوب المتوسط وأيضا الشرق الأوروبية وتتمثل هذه القيمة المضافة من خلال عناصر مقدمة في إطار سياسة الجوار والتي تتمثل في:[23]

1- قدمت سياسة الإتحاد الأوروبي للجوار ، إمكانية أن تبقى تجاه جيرانه " مقاربة أكثر تهديفا وأفضل فهما"
2- تسمح بالعبور من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الاندماج ، وبمقتضى على وجه الخصوص مشاركة البلدان المهنية بالسوق الداخلي للإتحاد الأوروبي"
3- تقوي التعاون السياسي بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه

4- تسمح سياسة الجوار الأوروبية بأن تفتح بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار.

5- تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الإتحاد الأوروبي.

ومن هذه النقاط يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة أكثر تدخل في شؤون الداخلية للدول المشاركة في سياسة الجوار، حيث الهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق شركاء أكثر استقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولا إلى فضاء متوسط أكثر أمن ورفاهية.[24]

ولكن وراء أهداف هذه السياسة التي جاءت في النصوص الأوروبية هناك خلفيات بحيث أطلقت هذه السياسة نتيجة لتغيرات التي تطرقنا إليها في المطلب الأول وخاصة العوامل التي كانت وراء طرح هذه المبادرة.

ولقد نجد سياسة الجوار الأوروبية في جوهرها تتعلق بعروض أمنية وإقتصادية واجتماعية ، حيث تتركز أهميتها الإستراتيجية على أربعة عوامل وهي:[25]

أ- الهجرة:

فقد نجد في الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية الصادرة في 12 ماي 2004 وفي محور " العدالة والسياسة" نجد فيها تنص على ما يلي:[26] " من المحتمل جدا أن تكون إدارة الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل ذلك أنه بفضل توحيد جهودهم يستطيع الإتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة أفضل للحدود المشتركة وتسهيل الإنتقال المشروع للأشخاص".

ومن هنا يتضح من خلفيات هذه السياسة هي مكافحة الهجرة في منطقة أوروبا ، فقد نجد حسب إحصائيات 2005 أن عدد المهاجرين في العالم 191 مليون مهاجر، حيث 21% ما يقدر بحوالي 41 مليون مهاجر موجودون في الإتحاد الأوروبي، وتقدر نسبة المهاجرين بـ 8.6% من إجمال عدد سكان الإتحاد.[27]

ويلاحظ من هذا الجدول أن هناك تزايد عدد الأشخاص المقتنصين بالجنسيات الأوروبية في مجموع الإتحاد الأوروبي ورغم تراجع العدد في بعض الدول الأوروبية وهذا راجع إلى سياسة بعض الدول التي اتخذت إجراءات صارمة للمهاجرين.

ويجب الإشارة أنه يوجد من الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعم إعلاميا ، هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بكل المخاطر والتهديدات ، وأيضا بالإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلامين ورجال الدين في المجتمعات الغربية.[28]

2- تبعية الطاقة:

كما أشرنا في البداية أن سياسة الجوار الأوروبية منشقة من " الإستراتيجية الأمنية الأوروبية" وبما أن من أهم نقاط التي تطرقت إليها هذه الإستراتيجية نجد أمن الطاقوي بحيث نجد في التقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية أشارت إلى أمن الطاقة ، فقد نجد" أن الإتحاد الأوروبي لديه " المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة..... وأن انخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني بحلول 2030 فإنه يتوجب استيراد ما يقارب من 75% من

حاجاتها من الغاز والبترول"[29]، وهذا ما يدل على الإتحاد الأوروبي أن يتخذ مبادرة وسياسة لمواجهة هذا التحدي.

ودائما في نفس الوثيقة تشير إلى أن الإتحاد الأوروبي سيسعى إلى "التنوع الأكبر للوقود مصادر الإمدادات وطرق الإيصال مهم جدا وكذلك الإدارة الجيدة واحترام حكم القانون الإستثمار في بلدان المصدر ، تدعم سياسة الإتحاد الأوروبي هذه الأهداف من خلال العلاقات مع أسيا الوسطى والقوقاس وأفريقيا ، وكذلك الشراكة الشرقية وإتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط".[30]

ومنه هذا يدل على توجيه سياسة الجوار إلى بلدان الشرقية ثم إلى دول جنوب المتوسط هو بهدف أمن طاقوي وبما أن الإتحاد الأوروبي يعتمد على الطاقة المستوردة لتلبية نصف احتياجاته من منطقة الشمال إفريقيا ، والنصف الآخر من شرق أوروبا وروسيا.

3- الأمن ومكافحة الإرهاب:

تشير الوثيقة الصادرة عن الإتحاد الأوروبي بعنوان " إستراتيجية الأمنية الأوروبية" أن هناك خمسة تهديدات وهي الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والصراع الإقليمي ، ومنه يدل أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأيضا أحداث الإرهابية في 11 مارس2004 في مدريد زادت من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين.[31]

وخاصة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وعملية غزو أفغانستان وحرب العراق أدى ذلك إلى تنامي ظاهرة الإرهاب، ولقد ظهر جيل جديد من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية يتسم بأنه عابر للقارات والجنسيات.[32]

4- التجارة والإقتصاد:

أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول جنوب المتوسط وشرق أوروبا ، ولهذا المنطقتين ذات أهمية بالغة في إقتصاد الأوروبي بحث الإحصائيات تبين أ، أكبر مستهلكين لسلع الأوروبية هي دول العربية ودول جنوب المتوسط ومن خلال هذا الجدول يتضح أن دول المتوسط من أكبر مستهلكي لسلع الأوروبية ولهذا الإتحاد الأوروبي يجعل من منطقة المتوسط ذات أهمية بالغة في سياسته الخارجية أدخلها في سياسة الجوار بسب الحفاظ على الأسواق وضمان استمرارية السيطرة على هذه المنطقة.

2) مبادئ ووسائل سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من العناصر التي تم إقرارها من خلال وثائق المفوضية الأوروبية المتعلقة بسياسة الجوار، وأهم هذه العناصر هي:[33]

أ- مبادئ سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار على مجموعة من المبادئ التي حددتها الوثائق المنبثق من الإتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- **مبدأ الشروط التفاوضية:**[34] حيث نجد هذا المبدأ من أهم مبادئ التي تركز عليه سياسة الجوار الأوروبية هو مبدأ الشروط التي يتم التفاوض عليه ، وفي هذا السياق فقد أشارت الإتحاد الأوربي إلى هذه الشرطية (conditionnalité) بشكل مباشر في الوثيقة أوروبا الموسعة والجوار[35]، حيث جاء في هذه الوثيقة ما يلي " إن مدى وإيقاع تطور علاقات الإتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك سيكون

بحسب إلتزام بالغير المشتركة ، وكذا بحسب إرادته وقدرته على تجسيد الأولويات المسطرة".[36]

ومنه فإن الإتحاد الأوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة باحترام القيم المشتركة للإتحاد والتي تتمثل في :[37]

- الديمقراطية وحقوق الإنسان
- سلطة القانون
- الحكم الرشيد
- مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة

ويظهر لنا أن الإتحاد الأوروبي جاء بجديد بهذه السياسة ، ففي الماضي كان الإتحاد يعتمد على شروط موجبة وسالبة ، ولكن في أغلب الأحيان يستعمل الشروط السالبة ، أي تعليق المزايا في حالة عدم وضع الإصلاحات حيز التطبيق ولكن هذه الطريقة أظهرت عدم نجاعتها بعد 10 سنوات من الشراكة الأورو-متوسطية (1995-2005) [38]، ولهذا لجأ الإتحاد إلى هذه الشرطية لتعامل مع الدول الشريكة في هذه السياسة والإعتماد على الشروط الإيجابية،[39] أي من خلال هذه الشرطية يريد الإتحاد الأوروبي ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية ، بالتقدم التي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[40]

2- **مبدأ التمايز والإختلاف:** تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تطور بنفس السرعة تكمن الفوارق في الوضع الإقتصادي السياسي، الإجتماعي والثقافي لكل بلد ، ويقترح الإتحاد الأوروبي إجكام الشراكة بناء على طلب الشركاء إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح فستكون العلاقة أكثر ومضمون

الشراكة أكثر طموحا ، أما إذا كان البلد أقل رغبة في اقامتها فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية.[41]

ولقد هذا ما نجده في الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الإتحاد الأوروبية عن سياسة الجوار في ماي 2004 التي تشير إلى أنه" على الرغم من أن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى مقاربة متناسقة تقدم نفس الآفاق لجمل البلدان الشريكة وتحدد نفس الإلتزامات لكل واحد منهم إلا أنه يجب أن تبقى الإختلافات بين الدول أساس السياسة الجوار الأوروبية "[42]

من خلال هذا المبدأ يأخذ الإتحاد الأوروبي بعين الإعتبار الملامح الخاصة بكل بلد على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا.[43]

3- **مبدأ الملائمة:**الإتحاد الأوروبي يقول أنه لا يفرض شيئا ، لأنه يناقش مع كل بلد أولويات وخطط العمل[44]، حيث تحدد خطة العمل والأولويات لكل من الطرفين (الإتحاد الأوروبي وبلد ما) بهدف تكتيف التكامل الإقتصادي و تعميق التعاون السياسي[45]، وكل هذه التفاصيل سنتناولها في المطلب اللاحق كيف تعمل خطط العمل.

وهذا المبدأ يدعى أيضا بالبعد التعاقدي لأنه يترجم العقد من خلال النقاش والمفاوضات التي تكون بين الطرفين تحول خطط العمل وأولويات هذه الخطط.[46]

ب- خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية

من العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية هي خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الإتحاد الأوروبي وكل بلد شريطة [47]، وهذه الخطط العمل تتماشى مع مستوى التطور الحاصل في اندماج الدول الشريكة في هذه السياسة.

ولقد وضع الإتحاد الأوروبي مراحل لكل دولة شريكة في سياسة الجوار الأوروبية سواء كانت دول متوسطية أو من الشرق الأوروبي لكل تدخل في حلقة الأصدقاء [48] وتتمثل هذه المراحل في الخطوات التالية:

1- الخطوة الأولى:

هي عملية يقوم الإتحاد الأوروبي بتقرير خاص عن البلدان الشريكة في السياسة ، حيث تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد تقرير حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الإتفاقيات والثنائية والإصلاحات المتفق عليها.[49]

بحيث تهدف هذه التقارير إلى عملية تقييم ومعرفة العلاقات بين الإتحاد والبلد المعني بهذه السياسة وبعد ذلك تقدم هذه التقارير الخاصة بكل بلد لكي يتم المصادقة عليها من طرف المجلس الأوروبي ليأخذ قرار الإنتقال أم لا إلى خطوة الثانية وهي خطة عمل.

2- الخطوة الثانية:

تتمثل هذه الخطوة الثانية في إعداد خطط عمل لكل دولة، يتم التفاوض حول هذه الوثائق مع كل دولة على حدة حيث تتم مراعاة احتياجات وطاقات كل بلد ويتم الأخذ بعين الإعتبار مصالح هذا البلد ومصالح الإتحاد الأوروبي[50].

وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الإتحاد الأوروبي. لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات الواردة والتي تتمثل في:[51]

1- الحوار السياسي والإصلاح: الذي يتمثل النقاط التالية وهي:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- سيادة القانون
- الديمقراطية
- الحكم الراشد (تطوير المجتمع المدني ، المساواة بين المرأة والرجل)

2- التعاون الإقتصادي والإجتماعي والتنمية
3- القضايا ذات الصلة بالتجارة ، إصلاح أنظمة السوق
4- التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن
5- المسائل القطاعية مثل : النقل ، الطاقة ، مجتمع المعلومات ، البيئة ، الأبحاث والتنمية.
6- البعد الإنساني ويتمثل الإتصال بين الشعوب ، المجتمع المدني ، التعليم ، الصحة العامة.

وهذه أبرز أولويات خطة العمل الشريكة في سياسة الجوار، وأما فيما يخص دول المتوسطة والشريكة في إطار مسار برشلونة (الشراكة الأورو - متوسطية) يجب على هذه خطة العمل أن تحترم بمبادئ إعلان برشلونة،[52] وتساهم هذه الخطط العمل في تحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطية كإنجاز منطقة التبادل الحر[53]

ومن خلال هذه الخطط العمل يحدد البلد المعني والإتحاد الأوروبي معا برنامج للإصلاحات الإقتصادية والسياسية يترجم عن طريق مراعاة مجموعة من الأولويات على مدى القصير والمتوسط (3 إلى 5 سنوات).[54]

وهذه الأولويات تختلف من بلد إلى آخر ولكن هي عموما ما ذكرناه في السابق وفي مقابل هذه الإصلاحات التي أنجزت يقوم الإتحاد الأوروبي بتوفير مجموعة من الإمتيازات ومن أهمها:[55]

1. مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
2. زيادة المساعدات
3. تحسين فرص الدخول إلى الأسواق الأوروبية
4. تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للإتحاد الأوروبي

وبعد دخول حيز التنفيذ خطط العمل هناك لجان فرعية تقوم بمراقبة تنفيذ خطط العمل وإعداد تقرير حول تقدم تنفيذ سياسة الجوار[56] وإذا أثبت نظام المراقبة تسجيل تطور ملموس على صعيد الأهداف المحددة ، يمكن مراجعة الإجراءات التحفيزية المقترحة قبل الإتحاد الأوروبي ويمكن تكييف خطط العمل وأيضا يمكن تقديم اقتراحات أخرى في منظور العلاقات المستقبلية.[57]

ج- وسائل سياسة الجوار الأوربية

يعتمد الإتحاد الأوروبي على عدة وسائل لتنفيذ وتجسيد سياسة الجوار الأوروبية وتنقسم إلى قسمين:

1. المساعدات المالية:

إن البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية في مارس 2003 تحت عنوان " أوروبا الموسعة والجوار" ولقد نجد في ذلك البيان أشار أن الإتحاد الأوروبي يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجاز والتفكير في خلق آلية جديدة للجوار ترتكز على الخبرات الإيجابية كـ " ميدا" و"تاكسيس" (Tacis).[58]

المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة "تاكسيس" وأدوات مالية أخرى متنوعة حيث تم توحيدها في الآلية الأوروبيـــــــــة للجـــوار والشراكة (Ievp) .[59]

والجديد في هذه الآلية أنها تخضع لعملية قرار مشترك ، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار ، كما يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الإستراتيجية للميزانية وتتوزع الميزانية بنسبة ثلثين لمنطقة المتوسط وثلث لمنطقة شرقي أوروبا هذا وتحتل زيادة دور المجتمع المدني في مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية سياسة الجوار والشراكة.[60]

ولقد خصصت ميزانية تقدر ب 12مليار يورو لتدعيم الإصلاحات في البلدان الشريكة المجاورة خلال الفترة 2007-2013. [61]

و يجب الإشارة أن الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة استبدلت ب "الآلية الأوروبية للجوار" في عام 2011 ولكي تدخل حيز تنفيذ في 2014 وتم تغيريها بسبب تم زيادة إجمالية للميزانية في تمويل الشركاء في الجوار والتي تقدر لفترة 2014-2020 ب 18.2 مليار يورو[62]

2)-آليات التعاون:

تم وضع مجموعة من آليات من أجل تنفيذ سياسته الجوار الأوروبية وتتمثل هذه الآلية في

أ- **آلية التعاون عبر الحدود:**[63] و الهدف من هذه الآلية هو تعزيز التعاون و قد يشكل أولوية رئيسية لسياسة الجوار في الاتحاد الأوربي بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي منها هو تدعيم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية وقد خصص لها ميزانية تقدر ب 1.1 مليار يورو ولفترة 2007 إلى 2012.



ب- **آلية تسهيل الإستثمارات:**[64]

هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية ، وتهدف إلى الحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في منطقة الجوار ، وترتكز آلية تسهيل الإستثمارات على القطاعات الرئيسية في مجالات الطاقة والبيئة والنقل وتوفير نفس الوقت الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البنية التحتية.

وبقد خصصت لها ميزانية 700 مليون يورو لفترة 2007-2012.

ت- **آلية دعم تحسين الحكم والإدارة:**[65]

هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCNE) ، ويوفر الإتحاد الأوربي القسط الأكبر من ميزانيتها تقدر بـ 5.9 مليون يورو 2008-2010.

وقد تقترح هذه المبادرة المشتركة مجموعة من الاقتراحات هي :[66]

1- تقترح مناهج وآليات تهدف إلى الدعم الإصلاحات في مختلف المجالات

2- تقدم توصيات لتحسين قوانين وهياكل الإدارات

3- تقترح توصيات من شأن تعميم وتنفيذ الإصلاحات

4- فرص لتبادل أفضل الممارسات لمجموعة واسعة من البلدان

5- تقترح وثائق توجيهية ودراسات متعددة بشأن الدول

ث- آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:[67]

أطلقت هذه الآلية في عام 2006 من طرف المفوضية الأوروبية للجوار والشراكة من أجل تقديم مساعدات قصيرة الأجل وتقديم المنشورة في تنفيذ خطط عمل ، ويعود إنشاءه إلى 1996 لكن لتقديم الدعم الفني في مجالات



محددة في المدى القصير لصالح الدول المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي ولقد تهدف هذه الآلية إلى:

1- نقل الخبرة المناسبة لمعالجة المشاكل في وقت قصير
2- نقل الطلبات عبر قنوات خاصة
3- تقدم المساعدات عن طريق بعثات خبراء وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية.

ج- **آلية التوأمة:**[68] وضعت هذه الآلية لمساعدة البلدان المرشحة للحصول على المهارات والخبراء اللازمة لتنفيذ تشريعات الإتحاد الأوروبي وتطبيقها، كما تم تفعيلها منذ عام 2004 في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة(levp).

والهدف منها عملية الإصلاحات في البلدان المجاورة عن طريق نقل الخبرة الأوروبية للبلدان المعنية ، أي وضع خبراء دول الإتحاد الأوروبي في الميادين الإدارية والقانونية تحت تصرف الدول التي ترغب الإصلاح.[69]

3) سياسة الجوار الأوروبية والمبادرات المتوسطية

بعد مرور 10 سنوات من إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية أطلق الإتحاد الأوروبي مبادرة سياسة الجوار الأوروبية والتي أدرجت فيها الدول الشريكة في مسار برشلونة وثم بعد سنتين من مبادرة سياسة الجوار الأوروبية أطلقت الإتحاد الأوروبي مبادرة من جديد وهي الإتحاد من أجل المتوسط.

ومن هذا سنتطرق إلى علاقة سياسة الجوار الأوروبية بهذه المبادرة من خلال مايلي:

أ- سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورو- متوسطية

حسب الإتحاد الأوروبي تمثل البلدان الشريكة في مسيرة برشلونة جزءا من سياسة الجوار الأوروبية، التي وضعت في 2004 فور توسيع الإتحاد الأوروبي، من أجل تفادي قيام خطوط جديدة تقسم أوروبا وتكمل سياسة الجوار الأوروبية وتعزز مسيرة برشلونة على أسس ثنائية.[70]

ولكن هناك إختلافين رئيسين بين الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية وتمثل هذاين الإختلافين فيما يلي:[71]

1- **الإختلاف الأول:** على مستوى الجيوسياسي: رغم الإختلافات في منطقة البحر المتوسط، فإن المشاركة الأورو – متوسطية تشمل دول ترتبط جغرافيا بدرجة أكبر، حيث يتم النظر إلى هذه الدول تاريخيا على أنها دول يربطها مصير واحد، حتى بغرض وجود خلافات بينها في الأساس حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تشمل دولا متباعدة جغرافيا ومختلفة في مصالحها السياسية والإقتصادية

2- **الإختلاف الثاني:** فيتمثل في أنه بينما يعد اقتراب المشاركة الأورو-متوسطية اقترابا اقليميا في الأساس، فإن سياسة الجوار تقوم على علاقة الثنائية بدرجة أكبر وتميز بين الدول المشاركة فيها وعدا المقارنة مع مسا برشلونة، فإن سياسة الجوار الأوروبية تخفض بوجود معيار المشروطية الإيجاجية، ففي حين مسار برشلونة ينص على عقوبات مالية في حالة عدم احترام اتفاق ما فإن سياسة الجوار الأوروبية تشمل على حوافز من أجل القبول بالشروط المتضمنة في مختلف الإتفاقيات،[72] ولقد أصبح مفهوم المشروطية أكثر أهمية في سياسة الجوار الأوروبية عما كان الحال



عليه في المشاركة الأورو-متوسطية ، حيث أصبحت الأهداف الموضوع أكثر وضوحا، ويمكن قياسها[73].

وأما من الناحية العملية فالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ 2007 من التي أصبحت تمول مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية ، كما نعلم أن آلية "ميدا" استبدلت منذ 2007.

وعلى الرغم من أن البلدان المتوسطية الرئيسية التي انخرطت في عملية برشلونة قد وقعت على خطط العمل الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبي إلا أن هناك مصادر قلق ويمكن أن نلخصه في مصدرين وهما:[74]

المصدر الأول: أن هناك كثرة المبادرات تجاه بلدان المتوسط منذ سقوط جدار برلين ومن أهمها:

- حوار 5+5
- عملية برشلونة
- الإستراتيجية المتوسطية

وزيادة عن ذلك هناك مبادرات تجاه المتوسط خارج الإتحاد الأوروبي كمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الحوار الأطلسي – المتوسطي و أيضا مبادرة اسطنبول (2004) اتفاقيات تبادل حرس الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان العربية والمتوسطية كالمغرب في (2004).[75]

المصدر الثاني: الذي يرتبط بمستقبل الشراكة الأورو-متوسطية وخاصة مع إ'لان عن الإتحاد من أجل المتوسط في 2008 قد يمثل هذا تحدي لدول المتوسطية التي تواجه هذه السياسات

ومن خلال هذين المصدرين نلاحظ أن البلدان المتوسطية دائما تلعب دور ثانوي أو أطراف ثانوية تقبل ما يقدم لها ولو بشيء من التأفق.[76]

ومن جهة أخرى ، فإن كلا السياسيتين لهما نفس الأهداف العامة، ومع وجود فرق يتمثل في كون سياسة الجوار الأوروبية للجوار تهتم بكثير بالجانب الأمني،[77] حيث الإتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة يريد أن يبقي سيطرته على منطقة المتوسط.

فمن كل هذا يتضح لنا أن الشراكة الأورو-متوسطية ترمز على العلاقات المتعدد الأطراف، أما سياسة الجوار الأوروبية تركز على العلاقات الثنائية ولكن لدول المتوسطية يجب أن تمر بإبرام اتفاقية شراكة لكي تدخل في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

ب- الإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية

الفقرة الأولى: تعريف بمشروع الإتحاد من أجل المتوسط

تعود فكرة الإتحاد من أجل المتوسط إلى "ساركوزي" حينما ألقى آنذاك مرشح لرئاسيات الفرنسية خطابا في مدينة ملولو المطلة على المتوسط يوم 7فيفري 2007، تحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق إعادة التوحيد ، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة"[78] ، وبعد انتخابه ألق خطاب في مدينة طنجة بالمغرب في 23 أكتوبر 2007 أين عرض مشروعه والرامي إلى بناء الإتحاد المتوسطي[79].

بحيث كان هذا المشروع له خلفيات بالنسبة لفرنسا ويمكن أن نتناولها في النقاط التالية:[80]

- تراجع مكانة فرنسا على الصعيد الإقليمي بعد المشاريع الأمريكية التي مست المنطقة في إطار الشرق الأوسطية ومشروع إيزنتشات الموجه للمغرب العربي.

- توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا سنة 2004 ومخاوف فرنسية من انفراد ألمانيا كقوة اقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي على حساب فرنسا ، وخشية هذه الأخيرة أيضا أن يتم تحويل التدفق المالي لميزانية الإتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية التي انضمت سنة 2004 و2007.
- محاولة انفراد فرنسا بالمنطقة المتوسطية بصفة عامة وبمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة وذلك عن طريق إقصاء دول الشمال – أوروبا.

ومن هذا يتضح أن المشروع في بدايته هو مشروع فرنسي يهدف إلى تحقيق مصالح الفرنسية ، ومنه أطلق مشروع "الإتحاد المتوسطي" خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقد زعماء كل من فرنسا وإيطاليا، وإسبانيا في 20 ديسمبر2007 الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر تم عقده في باريس في جويلية2008 لطرح الرؤية الشاملة حول الإتحاد المتوسطي.[81] وبعد هذا اللقاء في روما جاءت المعارضات لهذا المشروع وخاصة من قبل الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا، لهذا في ضوء المعارضة الأوروبية الشديد للمشروع الفرنسي حول الإتحاد المتوسطي والتي قادتها ألمانيا، الأمر الذي أنذر بحدوث أزمة سياسة بين البلدين ، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطاتها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الإتحاد الأوروبي بكامل أعضائه[82] وهذا ما أدى إلى انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 13 و14 مارس 2008 قد وافقت الإتحاد على فكرة الإتحاد[83]، وتغيرت التسمية وأصبحت تحت الإسم الرسمي:" عملية برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط".[84]

فإن الإتحاد من أجل المتوسط يمثل تطوير وتعزيز المسار برشلونة ، خصوصا عبر إضافة برامج ومجالات مثل البيئة.

ومنه أطلقت "مسيرة برشلونة، الإتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في بارس يوم 13 جويلية 2008 ، وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادق عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة دفعا جديدا.[85]

وقد ضم هذا الإعلان بوجود جميع أعضاء الإتحاد الأوروبي و16 دولة شريكة من جميع انحاء جنوب المتوسط والشرق الأوسط[86].

ومن خلال هذا الإعلان جاءت مجموعتين الأهداف التي يسعى منها الإتحاد لتحقيقها:[87]

1- إزالة التلوث في البحر المتوسط
2- إنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية
3- إنشاء مركز متوسطي للحماية المدنية
4- وضع مخطط شمسي متوسطي
5- تلبية الحاجات من ماء الشرب
6- تفعيل فضاء علمي متوسطي

وأما يخص تمويل تميل هذا المشروع يكون من المصادرات التالية:

- القطاع الخاص.
- المساهمة من ميزانية الإتحاد الأوروبي ومن شركاء المتوسطين.

آلية الاستثمار والشراكة*وهي أداة مالية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية تمزج بين القروض والمنح لتمويل الإستثمارات .[88]

- خصص من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

- مساهمة من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات اقليمية.

وعموما هذا هو الاتحاد من أجل المتوسط جاء من أجل تحقيق مصالح الفرنسية أكثر من تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي ولهذا عرف مشاكل عدة في عملية تطويره وأيضا تجسيد مشاريعه.

الفقرة الثانية: الإتحاد من أجل المتوسط وعلاقته مع سياسية الجوار الأوروبية

من بين الأهداف التي وضعت في نداء روما 2007 حول مشروع الإتحاد من أجل المتوسط هو يجب الحرص على أن هذا المشروع يكون كمكمل للآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى لاسيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.[89]

ولقد ساهمت سياسة الجوار الأوروبية إلى عامة علاقات ثنائية مع دول المتوسط وأما الإتحاد الأوروبي.[90]

ومنه فإن الإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية مختلفين من حيث المنهج المتبع.

لكن من حيث العمل نجد أن الإتحاد من أجل المتوسط يعتمد على الآليات التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

ومن هذا نرى أن الإتحاد من أجل المتوسط جاء كمبادرة فرنسية لتحقيق أهداف معينة ولكن تبقى سياسة الجوار الأوروبية كالمبادرة المعمول بها مع دول المتوسط لأنها تكون في إطار ثنائي وتحقق أهداف ومصالح الإتحاد الأوروبي.

من خلال هذا يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية و الشراكة الاورو-متوسطية جاءت نتيجة للتحولات و التغيرات الدولية و الاقليمية أنداك، و أيضا جاءت استجابة لهذه التغيرات.

بحيث نجد أن توسع الاتحاد الأوربي و أحداث 11 سبتمبر 2001 هي التي دفعت الاتحاد الاوربي طرح مبادرة جديدة لدول المتوسطة ، وهذا راجع للمخاوف المدركة من الاحاد الأوروبي من هذه المنطقة.

و سياسة الجوار الأوروبية جاءت كمبادرة مكملة للمبادرات السابقة لانها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي لكن الجديد مع سياسة الجوار الاوروبية لديها منهجية اكثر تدخلية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية و هي ما تسمى بالمشروطية و هي من أبرز مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.

ومنه فسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل زيادة التبعية لدول المتوسطية للاتحاد الاوربي و ايضا زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة و ضمان أمنها على حساب الشعوب العربية و المتوسطية التي تزداد تبعية لأوروبا.

التهميش

[1]-جمال طيبي ، (البعد التعاوني في السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي السياسة الأوروبية للجوار نموذجا)، ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية ، ص.92

[2]-مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس2003 ، ص.7

[3] محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: ابن النديم للنشر و الوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص.464

[4] هاني الشميطلي،(أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط) ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19 ، ص.151

[5] أحمد سعيد نوفل ، (الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات)، مجلة العربية للعلوم الساسية، العدد26، ربيع 2010، ص.144

[6] بشارة خضر ، أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس(1990-2008) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.182

[7] مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس2003 ، ص.1

[8]محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص.464

[9] سهام حروري، (سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية)، مجلة المفكر، العدد8، نوفمبر 2012، ص.352

[10] بشارة خضر ، ، مرجع سابق، ص.183

[11] زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مجلة المفكر ، العدد5 ، ديسمبر2010، ص ص 242 - 243.

[12] Julien jeaudesboz , «définir le voisin : la genèse de la politique européenne de voisinage » , culture et conflits, N°66,été 2007,PP :11-29.

[13] سهام حروري، (الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية)، مجلة المفكر، العدد 5، ديسمبر2010، ص.346

[14] هاني الشميطلي، مرجع سابق ، ص.152

[15] Jérôme Boniface, «la politique européenne de voisinage entre élargissement et politique étrangère » , EIPACSCOP , janvier 2007 ,p26.

[16] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص.464

[17] رضوان فاروقي ، (أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورو-متوسطية)، مجلة المستقبل العربي، العدد391، سبتمبر2011، ص33.

[18] جمال طيبي، مرجع سابق ، ص.96

[19] أمال حجيج ، (الإتحاد الأوروبي " كقوة معيارية في المتوسط : ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية")، رسالة ماجيستر ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، 2012،ص.159

[20]مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس2003 ، ص4 .

[21] زهير بوعمامة ، مرجع سابق، ص245.

[22] طويلة نسيمة ، (سياسة الجوار الأوروبي وآثارها على دول جنوب المتوسط) ، مجلة المفكر، العدد8، نوفمبر2012 ، ص.218

[23] بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص.189

[24] طويلة نسيمة مرجع سابق، ص .218

[25] نفس المرجع، ص.219

[26] سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004 ، في ماي2004 ،للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

[27] Rapport Schuman sur l'Europe , l'etat de l'union 2007,fondation robert Schuman ,p213.

[28] سهام حروري، مرجع سابق، ص.348

[29] البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، ص.5

[30] نفس المرجع

[31] طويل نسيمة، نفس المرجع، ص.218

[32] محمد المصالحة، (التطورات البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21، شتاء 2009، ص.69

[33]محمد مطاع، (أوروبا والمتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الجوار) مجلة السياسة الدولية بالقاهرة ، العدد163 ، جانفي 2006 ، ص ص40-41.

[34] عبدالنور خليفي ، (الشراكة الأورو-متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط)، اطروحة دكتور. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، ص.213

[35] زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مرجع سابق ، ص.246

[36] مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس2003 ، ص.12

[37] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[38]عبدالنور خليفي، مرجع سابق، ص.213

[39] الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339

[40] بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص.184

[41] منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar

[42] سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004 ، في ماي2004 ،للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

[43] سهام حروري، مرجع سابق، ص.353

[44] بشارة لخضر، مرجع سابق، ص.200

[45] محمد مطاع، مرجع سابق ، ص.41

[46] منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar

[47] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[48] سليمة بن حسين ، (الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012))، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3، سنة2013، ص.71

[49] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[50] جمال طيبي، مرجع سابق، ص.99

[51] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[52] الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339

[53] منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar

[54] Boniface , ibid, p27.

[55] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[56] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[57] Boniface , ibid,p 27.

[58] بشارة لخضر، مرجع سابق، ص.180

[59] قاموس سياسة الجوار الجنوبي ، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

[60] رضوان فاروق ، مرجع سابق، ص.35

[61] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[62] قاموس سياسة الجوار الجنوبي ، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

[63] آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf

[64] نفس المرجع

[65] آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf

[66] http://www.sigmaweb.org/ourexpertise/

[67] آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf

[68] آلية التوأمة، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=178&id_type=10&lang_id=470

[69] عبدالنور خليفي، مرجع سابق، ص.219

[70] الشراكة الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2

[71] محمد مطاوع، مرجع سابق، ص.41

[72] Boniface ,ibid ,P27.

[73] محمد مطلوع، مرجع سابق، ص.41

[74] سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

[75] بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص212

[76] بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص.213

[77] جمال طيبي ، مرجع سابق، ص.112

[78] هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص.152



[79] خطاب طنجة للسيد ساركوزي في 2007/10/23، للمزيد أنظر في :

http://www.ambafrance-sy.org/spip.php?page=mobile_art&art=975

[80] - صالح سعود،الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن.الجزائر:مكتبة الوفاء القانونية،2009، ص ص 114-115.

[81] سامية بيبرس، الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد43 ، أكتوبر2008، ص.132

[82] نفس المرجع، ص.134

[83] مصطفى صايح، (الإتحاد من أجل المتوسط)، مجلة سياسة الدولية، العدد174، أكتوبر2008، ص.138

[84] سامية بيبرس، مرجع سابق، ص .138

[85] الاتحاد من أجل المتوسط، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400

[86] نفس المرجع

[87] اعلان باريس للاتحاد من أجل المتوسط 2008، للمزيد انظر في الموقع التالي:

http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2012/09/ufm_paris_declaration1.pdf

[88] أنظر إلى :

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=132&id_type=10

[89] هاني الشميطلي ، مرجع سابق ، ص.152

[90] Pierre Verluise, « l' union pour la méditerranée quel bilan », actualité Europe, n° 35, juin 2010, P03.